دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المثالية والمادية فى التحليل الاقتصادى
المصدر:	مجلة مصر المعاصرة
الناشر:	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
المؤلف الرئيسي:	حسن، عبدالرازق محمد
المجلد/العدد:	مج 44, ع 274
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1953
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	1 - 22
رقم MD:	213369
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤشرات الاقتصادية ، الاحوال الاقتصادية ، المعرفة البشرية ، النظريات الفلسفية ، المذاهب الاقتصادية ، السلطة السياسية ، التحليل الاقتصادي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/213369

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المثالية والمادية فى التحليل الاقتصادى

الدكتور عبد الرازق محمد حسن

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة — جامعة القاهرة

مقـــدمة

تقابل فى معترك حياتنا الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية كثيراً من المشاكل التى يفسرها كل منا تبعاً لدرجـة تصوره لعلاقات السببية بين مختلف الأشياء . فحدوث أزمة أو وجود توتر بين طبقات المجتمع أو قيام اختلاف للسيطرة على جهاز الحكم كلها مسائل تعرض لنا من وقت إلى آخر حتى كدنا نتصورها مسائل طبيعية من صميم مجتمعنا البشرى . ولم يمنعنا هـذا التصور من محاولة تفهم أسباب هذه المشاكل وإدلاء كل منا برأى فيها مهما كانت درجة ثقافته وعلمه لأن الكل يحس أنها مسائل مرتبطة به وتكون جزءاً منه أو يكون هو جزءاً منها .

وإذا نحينا تفاسير العامة التى تختلط فيها العناصر الغيبية (الميتافيزيقية) بالعناصر المادية فى شكل مضطرب نلمس تباينا بين العلماء فى تكييف تلك المشاكل شكلا وموضوعا ، كماً وكيفاً ، إلى درجة تصور معها أحد ساسة الغرب أن الاختلاف بين الاقتصاديين من الـكبر بدرجة تجعل من الصعب اتفاق اثنين منهم لو جمعوا جميعاً فى صعيد ضيق . ولـكن هذه النظرة سطحية إلى حد كبير لأن الاختلاف إنما يرجع إلى أصول محـدودة يمكن إدراكها لو حللنا تلك الاتجاهات ، أو بمعنى آخر لو أدركنا الطريقـة التى اتبعها الباحث فى الوصول إلى تفسيره للمشكلة وبالتالى وصفه لوسيلة الخروج منها . وسنحاول هنا أن ندرس الأسس العلمية التى تدعو إلى اختلاف الاقتصاديين فى تفسيرهم لما يعرض لهم من مسائل .

يرى البعض أن علة الخلاف إنما ترجع إلى اتباع بعض الاقتصاديين للطريقة الاستنباطية التى تقوم على التحليـل المنطق المجرد واعتماد الآخرين على الطريقة الاستقرائية التي تستند إلى واقع الحياة متخذة من التاريخ والاحصاء والتحقيق المفرد

أساساً لها لإدراك الحقائق الاقتصادية . ولكن هذا التقسيم سطحى جامد ، لأن الذى يأخذ بالطريقة المجردة لا يمكنه أن يفر من استعمال الكثير من الفروض التى يستمدها وعيه من التاريخ والإحصاء ، والذى يأخذ بالطريقة الواقعية لا بد له من تصور منطق لعلاقة الأشياء ببعضها لتأخذ شكلها التاريخى وتحتل مكانها الإحصائى .

والاختلاف الجدى فى البحث الاقتصادى إنما يستند أساساً على اختلاف فلسفى فى تفسير علاقات الأشياء بعضها بالبعض الآخر ، وفيما إذا كانت هذه العلاقات ثابتة أبدية لأنها من وحى قوة عليا ، أو أن هذه العلاقات دائمة التغير لأنها نتيجة تطور مستمر فى كميات الأشياء وكيفيتها . هناك إذاً نظريتان متعارضتان لتفسير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية تستند الأولى على أسس « غيبية » لا مادية ، وتعتمد الثانية على تحليل للتطور المادى لعلاقات الأفراد فى المجتمع ، وتعرف الطريقة الأولى بالنظرية المثالية والثانية بالمادية . والاختلاف بين النظريتين ليس اختلافا فلسفياً لا يعدو قاعات الدرس والعلم ، ولكنه اختلاف يرمى إلى تشكيل المجتمع البشرى بشكل ما ، وتكييف العلاقات المادية بين أفراده بطريقة معينة . ولما كانت كلتا النظريتين تقوم على أسس فلسفية متباينة لتفسير الكون والحياة ومعنى التطور لم يكن من الغريب أن نجد الصراع بينهما قد تعدى دائرة العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية .

ويدخل فى عداد المثاليين أنصار المذهب الفردى أو الحر وكذلك الذين يوافقون على تدخل الدولة فى حدود الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة لا فرق فى ذلك بين آدم سميث وريكاردو ومارشال وليست وكينز وهانسن . فكل ما بينهم من اختلاف إن هو إلا اختلاف نسبى وليس نوعى كما سنرى فيما يلى ، أما الماديون فهم أصحاب المدرستين الاشتراكية والشيوعية كلاسال ، وسان سيمون وبلكانوف وديبوران وماركس وانجلز ولنن . وهناك من الكتاب من هم لا إلى هؤلاء ولا هؤلاء يدركون التناقض فى المذهب المثالى فلا يأخذون به ، ولكنهم إذ يتجهون إلى المذهب المعارض تجدهم لا يقوون على التخلص من رواسب المذهب الأول ويتسمون بأسماء مختلفة كالاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين التعاونيين والعمال أمثال ليموزان ، وميزباخ وبرودون .

ولفهم كل من النظريتين — المثالية والمادية — لا بد لنا من الرجوع إلى الأسس الفلسفية التى ترتكز عليها كل منهما ومدى إدراكهما لما يجول فى المجتمع البشرى وتفسيرهما لما حدث فى الماضى . وتصويرهما لما يمكن أن يحدث فى المستقبل ولسنا فى حاجة هنا إلى الرجوع إلى مثالية أفلاطون ولا مادية الابيقوريين لنتعرف عندها كنه الاختلاف لأن الحياة الآن أكثر تعقيداً مما كانت فى أيامهم فضلا عن أن الاكتشافات العلمية الحديثة قد وضعت حداً للكثير مما كان موضعاً للتخمين والتصور .

هذا إلى أن الصراع الجدى بين الفلسفتين لم يأخذ شكله الواضح إلا منذ الثورة الصناعية التى فككت عرى الكثير من الروابط والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القديمة .

الفلسفة المثالية

إذا رجعنا إلى « بركلى » وهو من أهم عمد الفلسفة المثالية الحديثة نجده يعطينا فكرة واضحة عنها فى كتابه « دراسة لأصول المعرفة البشرية » الذى صدر سنة ١٧١٠ . ينكر « بركلى » فى كتابه وجود المادة أصلا ويرى أن المعرفة البشرية مستمدة إما من أفكار انطبعت على الحواس أو أدركت عن طريق التأمل فى عواطفنا وحركات عقولنا ، وإما أفكار تكونت عن طريق الذاكرة والخيال ، فعن طريق الحواس تتكون للفرد أفكاره عن الأشياء ومدلولاتها ، وتجميع الفكر لمختلف العناصر هو الذى يمكن له من إدراك المادة نفسها (١). فالمادة إذاً ليس لها وجود إلا حيث يوجد عقل يدركها . وإذا نحن سلمنا بوجود مادة فى ذاتها بعيدة أو مستقلة عنا ، فانها لا يمكن أن تبعث فينا فكراً لاختلاف الجوهر لأن المادة شىء محسوس والفكرة خيال وروح .

وإذا كان العقل مستقلا عن المادة أو خالفاً لها عن طريق تعبيره عنها ، ففيه القدرة إذاً على أن ينتج أفكار مستقلة عنه ليس لها وجود فعلى أو ذاتى . فالعقل

(١) Berkeley, G. Treatise Concerning the Principles of Human Knowledge, Vol. I.

إذاً هو العامل المؤثر فيما حوله ، وليس وليد الأشياء التى تحيط به . وهو بمكانه الرفيع من الجسم فى مقدوره التمييز بين الخير والشر والنافع وغير النافع غير متأثر فى تمييزه بحدود مادية زمانية كانت أو مكانيـــة لأنه يدركها عن طريق تجاوبه مع مصدرها المطلق .

ولـكن إذا كانت هناك عقول فردية ذات اسـتقلال ذاتى فمن المنتظر أن نجد تفاوتاً فى تقديرها وإدراكها للأشياء ؟ بل من الممكن أن نجد تناقضاً فى تصورها للأشياء ؟ ولـكن بركلى يثب ليؤكد أن ذلك العقل الفردى قاصر الامكانيات وأن هناك فوقه عقل مطلق ذا قدرة موجهة لانهائية تحول بينه وبين الانحراف فى التقدير وذلك عن طريق مجموعة الأفكار العامة التى يؤلفها وينسقها فى سلسلة منتظمة من التتابع أو مانسميه « بقوانين الطبيعة » فهناك إذاً ملاءمة بين الفكر الفردى والفكر المطلق ، وهناك اتساق بين الفكر الخاص والفكر العام .

استند الاقتصاديون الأحرار فى القرنين الماضيين على هـذه الأسس « الغيبية » (الميتافيزيقية) لتبرير نظرتهم إلى الفرد والمجتمع ودور كل فى الجهاز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فالفرد هو أساس المجتمع ، ومصلحة الأول هى مصلحة الثانى لأن المجتمع إن هو فى النهـــاية إلا حاصل جمع الأفراد ، ومجموع رغبات الأفراد المنفصلين هى مجموع رغبات المجتمع الذى يضمهم كما يذكر « بنتام » (١) . فترك الفرد حر التصرف فى أموره الاقتصادية يؤدى إلى حصوله على أكبر قدر من السعادة التى يهدف أساساً اليها (٢) ، والتى تمثل فى مجموعها سعادة المجتمع . وليس هناك ما يخشى منه فينحرف الفرد ويعمل على الإساءة للمجتمع لأنه إن فعل فسيسىء إلى نفسه فى النهاية كما يرى « آدم سميث »(٣) ، وهو أمر مخالف لتركيبه الطبيعى . وهذه الخيرية فى الفرد ، والاتساق بين مصلحته ومصلحة المجتمع حوله ليست مسألة ذاتية فحسب ، ولـكنها أيضاً منبعثة من وحى سلطة أعلى هى العقل المطلق الموجه

(١) Bentham, J.: A Fragment on Government, p. 126.

(٢) Mill, J.S. : Utilitarianism, Liberty & Representative Government, p. 6.

(٣) Smith, A. : Essays, p. 2.

للصالح عن طريق إرادى شعورى أو لاإرادى .

هذه الدوافع الذاتية ، والتوجيهات السامية العليا هى التى تجعل المجتمع دائماً فى حالة توازن . فليس هناك داع إذاً للحد من حرية الفرد فى العمل والإنتاج والتبادل، واختلاف الأفراد فى درجة النشاط أو نوع العمل يجب ألا يثير شيئاً من التساؤل لأنه اختلاف مظهرى يهدف فى النهاية إلى التعاون ، فالفرد لايعمل لنفسه أى أنه لايباشر عمليات الإنتاج لكى يقوم باستهلاكها ولكنه ينتج للجماعة أو « للسوق » كما أن « السوق » يمده بمختلف الأشياء الأخرى التى يحتاج اليها (١) . فالحد من الحرية الاقتصادية للأفراد فضلا عما فيها من إهدار للارادة الحرة لا ينتج عنها إلا عرقلة تحول بين المجتمع وحصوله على الحد الأقصى من الرفاهة .

أما الدوافع الذاتية فهى منبعثة من غرائز تعبر فى ذاتها عن مستلزمات الأفراد ، كحب الذات والملكية وحفظ النوع إلى غير ذلك ، وليس فى هذه الغرائز الطبيعية من شر يخشى منه بل هى المرشد لاحتياجات الأفراد وسعادتهم ومن المصلحة عدم كبتها لما يسببه ذلك من ضرر بالفرد يظهر رد فعله وأثره فى المجتمع فى النهاية ، بانقاص درجة سعادته ومن ناحية مادية بخفض إنتاجه .

أما عن الدولة فهى لازمة اجتماعية ، توجد الأولى حينما تقوم الأخيرة ، ولكن مفهومها قد اختلف من اعتبارها مظهراً لوضع طبيعى أو اجتماعى أو مظهراً للحكم أو سياسى (٢) . ومن اعتبارها من صنع الفرد وله الحق أن يشكلها بالطريقة التى يشاء أو أنها خلقت معه تنمو معه وليس له الخيار فى هـــذا الوجود أو ذلك النمو (٣) . ولكن مهما اختلف النظر اليها فإن مهمتها بالنسبة للفرد والمجموع واضحة ، فيجب أن تيسر للفرد سبل الإنتاج بمده بالبيانات المختلفة وحيلولتها دون العناصر التى قد تتدخل فى حريته وتحافظ على أمنه وتضمن سريان العقود بينه وغيره من الأفراد وتقوم عنه بالمشروعات التى قد لا يستطيع القيام بها بمفرده أو لا يجد

---

(١) وهيب مسيحه : خواطر فى السياسة والاقتصاد ص ٢١ .

(٢) Bentham, op. cit. pp. 37-8.

(٣) Mill, op. cit. pp. 175-6.

عنده البواعث الكافية للقيام بها مع أهميتها للمجموع ، ولكنها عندما تقوم بذلك يجب عليها أن تقتضى الثمن من كل بنسبة ثروته وبشرط ألا يزيد القدر الذى تأخذه عن الحد الذى يؤثر فى قدرة الفرد على الإنتاج وألا يؤدى الى الإخلال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة للأفراد (١) .

وهكذا فرض الاقتصاديون المثاليون فروضاً « غيبية » واستغلوا هذه الفروض فى تحليلهم ، وهم لم يفعلوا أكثر من إيجاد مبررات « غيبية » لوضع اقتصادى واجتماعى وسياسى خاص . ويتلخص هذا الوضع فى قبول المنافسة الحرة كأساس للنشاط الاقتصادى ، وضمان الأفراد التمتع بنتاج ما يحصلون عليه عن طريق مبادلة أعمالهم بالسلع والسلع بالأعمال ، وضمان استمرار الملكية الخاصة فى أدوات الإنتاج وحرية الأفراد فى تكييف الإنتاج ذاته . ولم يتركوا الأمر عن هـذا بل كللوا فروضهم بوجود قوى عليا ، أو قوانين طبيعية لها من المقدرة والنفوذ على الحياة الاقتصادية بدرجة تؤدى إلى التوازن عند الوضع الذى تحدده مختلف القوى إذا تركت حرة . فلا يخشى إذاً بناء على ذلك أن يشذ أحد العوامل أو يختل الجهاز القائم لأن هـذه القوانين تتضمن فى ذاتها القوة التى تضمن عدم إفسادها . فإذا تركت السوق حرة مثلا فلن يحدث إفراط فى الإنتاج فى ناحية على حساب أخرى ، ولا ينتظر ارتفاع أو انخفاض فى سعر سلعة « لمدة طويلة » عن سعرها « العادى » . وإذا لم تتدخل الحكومة فى عملية الإنتاج بشكل ما من الأشكال فإن الإنتاج سيتجه إلى حيث يجد الطلب أو بمعنى آخر تبعاً لحاجات الأفراد ورغباتهم .

لم يكن من الغريب والأمر كذلك أن نجد « ريكاردو » يقيم تحليله على فرض « الإنسان الاقتصادى » الذى تتمثل فيه الفروض السابقة ، واستعمال « مارشال » « المنشأة الممثلة » كمعبرة عن اتجاهات الإنتاج فيها . وقد ظنوا أنهم بهذا التحليل الفردى أو « الذرى » يستطيعون إدراك حقائق العوامل المحيطة بالمشاكل الاقتصادية والمؤثرة فيها ، وذلك طبعاً فى محيط من القوانين الطبيعية . وقد أدت هذه الفروض إلى تصور أوضاع اقتصادية مثالية بعيدة عن واقع الحياة ، الأمر الذى أضعف الثقة

(١) Smith, A.: Wealth of Nations, Bk. 5.

بفهم الاقتصاديين للمسائل العملية الواقعية .

وهنا يتساءل المرء هل هناك فعلا قوانين طبيعية ذات وجود ذاتى مستقل تؤثر فى العوامل المادية ولا تتأثر بها ؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف أمكن إدراكها ؟ وهل هناك من فائدة لمعرفة هذه القوانين ؟ وإذا لم تكن هناك قوانين طبيعية بهذا المعنى فهلا يمكن تصورها معبرة عن الحركة الآلية لعناصر القوى الاقتصادية فى تفاعلها فى المحيط الاقتصادى ؟

لقد قال الرومان بوجود هذه القوانين وتبعهم رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، وتبعهم « الطبيعيون » (الفيزوقراط) ، و « الاقتصاديون التقليديون » (الكلاسيك) بدرجات مختلفة ، واعترض عليها « هيوم » واستعمل « بنتام » بدلا عنها النظرية المعروفة « بالمنفعة الذاتية » . أما عن كيفية إدراك هذه القوانين فيرى « الطبيعيون » أن الأمر يتطلب أعمال الفكر وصفائه حتى يستطيع أن ينفذ إلى أفق العوالم غير المادية وبمعنى آخر هناك صفوة من الناس حبتهم الطبيعة بعقول ناضجة جعلتهم أقدر من غيرهم على إدراك ماهية القوانين الطبيعية ، وعليهم تقوم مهمة إرشاد الآخرين لها ، أى تعليمهم إياها حتى يمتنع أى تدخل جاهل بها فيعوق أو يؤخر الفائدة المرجوة من عملها .

وهناك من لم يرض بهذا التفسير واكتفى باعتبار هذه القوانين مظهراً للتصرف الآلى الذى يحدث نتيجة تلاقى مختلف العناصر . ولكن هذه الآلية لا تأخذ شكلها ذاك إلا إذا كان المجتمع فى حالة سكون وتوازن تامين . فلا تغير فى عدد السكان أو فى أذواقهم أو فى الموارد الطبيعية التى يعيشون عليها ، هذا مع فرض المجتمع فى حالة توظف كامل سواء بالنسبة للعمال أو الموارد ، وتركيب السكان وعلاقاتهم الاجتماعية نفسها ثابتة .

وقد أمكن للاقتصاديين أن يؤثروا على أذهان الناس بصحة فروضهم ، لا سيما فى الفترة الأولى للتقدم الاقتصادى الحديث ، فقد كان التغير بطيئاً ، وكانت الاكتشافات العلمية متمشية مع ذلك التغير وكان الوعى الاجتماعى والسياسى محدود النطاق وفوق هذا كله كان أئمة الاقتصاد إما من رجال الدين أو ممن كان للدراسة الدينية أثر كبير

فيهم أو من رجال الأعمال الذين يجدون فى سريان هذه الأفكار تثبيتاً لأقدامهم وتأميناً لمراكزهم فى المجتمع ، ولكن الشك فى قيمة هذه القوانين الطبيعية بدأ يأخذ شكلا جدياً حينما أخذ الناس يتساءلون عن تفسير وجود الأزمات ، وقيام حركات الإضراب ونشوب الثورات والحروب وغيرها من القلقلات اقتصادية كانت أو اجتماعية والتى لم يكن مفر من تفسيرها إلا بوجود حالة من التناقض فى المصالح المادية للأفراد ، أو أن ما يسمى بالقوانين الطبيعية إما أنها غير موجودة فعلا أو أنها لا تقوم فعلا بالدور الذى نسب لها ، وأن « اليد الخفية » التى قال بها آدم سميث إما أنها غير موجودة فعلا أو أنها حيادية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

كان من الممكن للاقتصاديين أن يراجعوا أنفسهم فى الكثير من فروضهم التى لم تكن تستند إلا إلى أسس « غيبية » لم تستطع تفسير الكثير من التغيرات الاقتصادية ، ولكنهم أصروا عليها ، ولعل سبب تمسكهم بالكثير من المثاليات فى التحليل وتجاهلهم للكثير من التغيرات التى تنتاب المجتمع هو اعتبارها حالات مرضية تعرض للهيكل الاقتصادى — الاجتماعى مآلها إلى الزوال وعودة الأوضاع إلى أماكنها الطبيعية فيما أسموه « بالمدى الطويل » . أو لعلهم أرادوا مظاهرة الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ولكن المتتبع لتلك الظواهر أو التغيرات يلمس تغيراً محسوساً فى كيفية تركيب المجتمع ومقوماته ودور كل عنصر من عناصره قبل وبعد وقوع تلك الظواهر أو التغيرات ، من تقوية أو إضعاف المركز النسبى لبعض الطبقات وما يعكسه ذلك على مراكزهم الاجتماعية والسياسية ، وإذا رجعنا إلى شكل الإنتاج نفسه نجده يتغير والأسعار لا تعود إلى ما كانت عليه وكذلك الأمر بالنسبة للأجور .

أدت هذه الصعوبة ببعض الاقتصاديين إلى القول بأن قوانين الطبيعة لا تعبر إلا عن « اتجاه » عام فى « الظروف العادية » أو فى « المدى الطويل » [١] . ولكن ترى ما هو هذا الاتجاه العام ، وما هى العوامل التى تتحكم فى الظروف غير

(١) Hutchison, T.W. : A Review of Economic Doctrines 1870-1929, pp. 73 et seq.

العادية ؟ وما هو الحد الفاصل بين ما يسمى بالظروف العادية وغير العادية ؟ وما هو ذلك المدى الطويل وكيف نقيسه ؟ وهل يتساوى فى الزمان والمكان ؟

فإذا كانت الأزمات تقع من وقت إلى آخر فى صورة دورية ، وإذا كانت الحروب تنشب بين فترة وأخرى مقتفية أثر تلك الأزمات ، فهل نسمى هذه الظواهر عادية أو غير عادية ؟ فإذا كانت عادية فمن الذى حكم بذلك ؟ وهل قدر علينا ونحن فى مجال البحث والكشف العلمى أن نتصورها مفروضة علينا ؟ وإذا كانت غير عادية فكيف يمكن الخلاص منها ؟ وهل يمكن أن يتم ذلك لو تركت الأمور تأخذ مجراها ؟ وإذا حدث وأمكن ذلك فهل من المفروض أن يقع عبء هذه الكوارث المادية على مجموعة بالذات فى المجتمع ؟ وإذا لم يكن هناك مفر من ذلك فترى ما هو دور الحكومة إذا وقيم قيامها ؟ وإذا كانت تلك الظواهر حتمية فلم إذاً نجدها تختلف فى الدرجة تبعاً لشكل المجتمع وارتباطه بالمجتمعات الأخرى ؟ ولم إذاً نجدها منتفية فى بعض المجموعات البشرية التى تمتاز بطابع معين فى التركيب والإنتاج ؟ لقد عجز أصحاب النظرية المثالية عن أن يعطونا رداً مقنعاً لهذه المسائل ، وانتهت الكثير من حلولهم إلى المآسى التى عملت بدورها على زيادة حدة تلك المشاكل بدلا من حلها .

قامت اعتراضات أخرى على النظرية المثالية وما تقوم عليه من أسس « غيبية » لما أسبغته من قداسة على وضع معين من أوضاع المجتمع ، وشكل معين من أشكاله لا يرى فيها البعض إلا أنها تمثل طوراً من أطوار التقدم البشرى ليس إلا . وكان فى قبول الأوضاع الموجودة شبه إيحاء بأن القوانين الطبيعية تحابى ذلك الوضع من أوضاع التنظيم دون غيره . وكشف التحليل العلمى أن تقسيم العمل والملكية ليست أموراً طبيعية ولكنها نتيجة تطور فى جهاز المجتمع بدليل أن صورها ومفهومها يتغير من وقت إلى آخر ، فضلا عن أن وجود نوع من أنواع التنظيم فى المجتمع ليس من السهل قبول أنه قد تم بوحى أعلى أو نتيجة تميز غريزى ، لأننا لا نلبث أن نجد أن تغير المراكز المادية للأفراد قد غيرت من أنواع العمل الذى يقومون به . وهذا الامتياز الذى يعطى لبعض المجتمعات للأعمال العقلية مثلا ،

بالقياس إلى الأعمال اليدوية ليس أمراً حتمياً دفع إليه سمو العقل وروحانيته ، بدليل ما نلمسه من انهيار هذه الامتيازات فى المجتمعات كلما تقدمت أمورها الاقتصادية . وحتى لو فرضنا أن هناك اختلاف نوعى بين العمل الذهنى والعقلى فما الارتباط بين ذلك الخلاف وبين النصيب فى العملية الإنتاجية ؟ ونحن إذا أخذنا بالوضع « الطبيعى » نجد أن الجهد العضلى يحتاج إلى كميات مادية أكبر لتجديده من الجهد العقلى .

وإذا كانت الأعمال الذهنية تميل إلى اللامادية منها بالمادية ، فكيف لها إذ أن تدرك الكنه المادى للأشياء وهو مختلف عنها فى التكوين ؟ وكيف يمكن بالتالى لمجموعة أن توجه السياسة المادية لأخرى إذا كانت مختلفة عنها أساساً فى مدى إحساسها بتلك الماديات . وإذا رجعنا إلى تقسيم العمل نفسه فللمرء أن يتساءل هل فرضته قوة خفية ؟ أم حتمته ظروف مادية ؟ أم كيفه شكل المجتمع ؟ وهل تم بناء على ترتيب سابق أم جاء « عفواً » « واعتباطاً » .

وإذا رجعنا إلى الطريقة « الفردية » أو « الذرية » فى التحليل التى اتبعها المثاليون نجدها قد خلت من إدراك معنى المجتمع وأثره فى تكييف التصرفات الفردية . فتصور الفرد فى مركز « حيادى » تؤثر فيه مجموعة من الغرائز قول يتناقض مع ما أظهره علم النفس الحديث من أن الكثير مما كان يعتبر غرائز أصبح ينظر اليه باعتباره انفعالا يثيره وضع الفرد وظروفه فى المجتمع فى كيانه الخاص[١]. والفرد المنعزل لا تنفعل فيه نفس الأحاسيس لو كان فى مجتمع ، بل إن رغباته ، وطريقة بذله للجهد ، وإنتاجه واستهلاكه أمور تختلف كما ونوعا فيما إذا كان الفرد أعزلا أو فى مجتمع ، بل إنها أيضاً تتغير تبعاً لشكل المجتمع ومركز الفرد فيه . فالادخار والاستثمار ، والضرائب والنفقة كلها مسائل تثير نوازع مختلفة لا يمكن للتحليل الفردى المثالى أن يفصح لنا عن كنهه .

وهكذا عجز أنصار المثالية عن إعطائنا فكرة صحيحة أو على الأقل مقنعة للكثير

---

(١) Thouless, R.H. : General & Social Psychology, pp. 182 et seq.

من المسائل التى تضطرب فى حياتنا ، وأحس الناس أن الاقتصاد علم جاف ليس له وجود إلا فى أبراج الجامعات العاجية .

والغريب أن نجد من الاقتصاديين من يصر على أن ذلك الاتجاه التجريدى فى التحليل الذى اتبعه ريكاردو ومن تبعه من المثاليين كان الملجأ الأخير « لاستخلاص جانب من الحقائق البسيطة التركيب السهلة الفهم والإدراك ، من مركبات ومعتقدات تتجاذبها قوى وعوامل لاحد لها ولا حصر » (١) . ولكن إذا كان ريكاردو ومن تبعه قد أقنعوا أنفسهم بالتحليل الذى وصلوا إليه ، إلا أن المجتمع البشرى لم يقتنع بذلك التحليل الذى قصر عن أن يفسر التغيرات التى كانت تضطرب فى كيانه . فلا اكترث الأفراد بالقوانين الطبيعية ولا كفت الحكومة عن التدخل فى الميدان الاقتصادى لصالح هذه المجموعة من الأفراد أو تلك .

أحس فريق من المثاليين منذ المبدأ أمثال روسو وكانت ومالتس ولودرديل ، بما يعتور بعض فروضها من نقص ، فرفضوا نظرية الكون المنسجم المتوازن ، ولكن ذلك الرفض لم يغير كثيراً من الاتجاه التجريدى فى التحليل ، الذى جعل من الاقتصاد مجرد رياضة ذهنية طريفة ؛ وفى الوقت الذى بدأوا يتفننون فى إقحام المعادلات الرياضية فى الاقتصاد متصورين أنهم بدأوا بالعلم مرحلة جديدة إذا بالداروينية تبرز لتناقض فكرة الثبات فى الحياة ، وإن الكائن لم يخلق تلقائياً ولكنه نتاج سلسلة من التطور . ولكن هذا أيضاً لم يقنع المثاليين بإعادة النظر فى إمكان تصور هذا بالنسبة للمجتمع وما فيه من هيئات ؛ وعلى العكس وجدناهم يستغلون نتائج الداروينية بصورة مهوشة متصورين أن « مبدأ البقاء للأصلح » يتفق تماما مع نتائج المنافسة الحرة (٢) بغض النظر عن عامل الوقت والمحيط التى أشار اليها دارون حتى يتحقق الانتقال من مرحلة إلى أخرى (٣) ، والتناقض بين استعمال نتائج

---

(١) وهيب مسيحة : فلسفة الاقتصاد ص ٢٥ .

(٢) Benn, A.W : The History of English Rationalism in the 19th Century, Vol. II, p. 162.

(٣) Darwin, C. : The Origin of Species, p. 61.

الداروينية وفروض النظرية التجريدية واضح بين ، فإن الاقتناع بنظرية البقاء للأصلح لا يتم إلا إذا قبلنا أن هناك ثمة كفاح بين طبقات المجتمع ، أى أن فرض التوافق والانسجام بين العناصر ليس صحيحاً ، وأن هـذا الـكفاح ليس على أساس ذهنى ولـكن للحصول على مقومات الحياة المادية .

وإذا كانت المثالية قد اتسعت لقبول الداروينية فقد قبلت الهيجلية من قبل بما تتضمنه من مبدأ « الوحدة بين الأضداد » مما تركها كماً مهلهلاً مفقود الوحدة يضم الـكثير من المتناقضات ، ولـكن مركزها لم يضعف ، وتأثيرها على العقول لم يبدأ فى التخلخل إلا منذ العقد السـابع للقرن الماضى حينما أخذت الأزمات والحروب والثورات تعصف بالعالم الرأسمالى فى صورة عنيفة مستمرة مفككة أواصره كاشفة ما ينطوى عليه النظام من تناقض وضعف . وكلما ازدادت الأنواء عمد ربانوا المثالية إلى إلقاء ما تحويه سفينتهم بالتدريج فإذاً أصحاب النظرية الحديثة ومن تبعهم يؤيدون تصاعد الضرائب على الدخل والثروة ، ومنهم من يحبذ الاستيلاء على الريع الناشىء من ظروف المجتمع ويقول « رنيانو » بفرض ضريبة على التركات تقضى عليها بعد أجيال قليلة ، وكل ذلك يتضمن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى بصورة جدية . وإذاً الدعوة إلى تدخل الدولة تتكلل « بالـكينزيين » الذين يوافقون أساساً على تدخل الدولة لإيجاد حالة موازنة بين أوقات الرواج والـكساد ، فتفرض ضرائب أكثر فى وقت الرواج ، وتتوسع فى الإنفاق فى أوقات الـكساد ، بل نجدهم لا يمانعون من وجود توجيه لنواحى الإنتاج المختلفة ولـكن على ألا يمس ذلك الأسس التى يقوم عليها الهيكل الاقتصادى والاجتماعى (١) .

وهكذا تمزقت أثواب المثاليين بين شد أنصارها وجذبهم فإذا هى كم من المتناقضات فمن دعوة إلى الحرية الاقتصادية شبه المطلقة ، إلى تضييق لهذه الحرية ، ومن اعتبار الفرد هو أساس المجتمع إلى تركيز الاهتمام فى الدولة الأمر الذى اختلط على كثير من أنصارها فتصور ذلك دليل حيويتها وقابليتها للتشكل وفقاً للظروف .

(١) Hassan, A.M. : A Socio-Economic Analysis of the Keynesian Theory. *L'Egypte Contemporaine*, No. 272, pp. 19-33.

الفلسفة المادية

تطورت المادية كما تطورت المثالية ، وأخذت عند ماركس وانجلز وأتباعهما مدلولا يختلف عن مدلولها عند الماديين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر (١) ، وعند « بيكون » و « هوبز » و « لوك » كانت المادية عبارة عن « آلية » لا ترى فى الطبيعة أكثر من مجموعة من العناصر المتحركة المتشابهة فى الزمان والمكان فلا يختلف دور الإنسان فيها عن دور الآلة ، وتصرفاته عن المظاهر المادية الأخرى كالضوء والحرارة . ولكن هذه المادية الجامدة لم تقو على تفسير التطور المستمر والتغير الدائم فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى .

بدأ الماديون تحليلهم برفض فكرة الثنائية التى اعترفت بها المثالية عن وجود روح ومادة ، واعترفوا فقط بوجود حقائق مادية هى المؤثرة والمكيفة للانفعال العقلى ، وأن الفرد ماهو إلا مظهر مادى يتأثر بل وتتحدد تصرفاته وأعماله تبعاً للمحيط الذى يعيش فيه . والفرد كالمادة فى تطور مستمر وحركة دائبة ، أما الرقى والتطور الطبيعى الذى نلمسه فإن هو فى الواقع إلا نتيجة أو مظهر للتعارض فى الحياة . قد يرى البعض أن فكرة التطور لا تبعد كثيراً عن ما ذكره « هيجل » والواقع أن هناك فرق بين بين التفسيرين ، « فهيجل » يعتبر هذا التناقض هدفى ترمى فيه الروح إلى إثبات وجودها (٢) ، أى أنه حاول أن يعرف التناقض تعريفاً مطلقاً مجرداً ، أما الماديون فقد اعتبروا هذا التناقض مظهراً من مظاهر الرقى والتطور ليس هناك اختلاف فى ذلك بين الفرد والمجتمع ونظمه وبين المادة نفسها .

ورفض الثنائية يؤدى بهم إلى رفض فكرة النشأة التلقائية للأشياء ، أو تصور ظاهرة ما منفصلة ومنعزلة عما حولها ، وكذلك رفض فكرة وجود الكيان المستقل للهيئات القائمة فى المجتمع تستمد مقوماتها من أشياء «غيبية» قابعة فيما وراء الطبيعة ، ولا تنظر إلى الدولة والكنيسة والنقابات المختلفة إلا أنها أشكال تأخذ وضعها من

(١) Engels, F. : Ludwig Feuerbach, p. 36.

(٢) Veblen on Marx in The Development of Economic Thought ed. Spiegel, H.W., p. 317.

المركز المادى للمجتمع ، وتهدف إلى ضمان استمرار النفوذ المادى للقائمين عليها لأنها فى النهاية ليست أكثر من هيئات ممثلة لمجموعة من الأفراد ذات مصالح معينة(١) وقد استند الماديون للأبحاث العلمية فى دحض الكثير مما اعتبر تلقائى النشأة كالأرض والنبات والحيوان التى أمكن إلى حد كبير تتبع تطورها وظروف نشأتها فما بالنا بالمجتمع وهو من خلق الأفراد الذى يعيشون فيه وليس له أية مقومات منفصلة عنهم . ولم تنشأ هذه الثنائية للأشياء إلا حينما عجز الفرد عن فهم المادة مما جعله يعطى للشىء أساساً مادياً وللحركة أساساً روحياً بدون التنبه إلى أن الحركة نفسها ليست إلا انبعاثاً من المادة ومظهراً من مظاهرها .

وترفض المادية تصور الطبيعة ساكنة جامدة غير قابلة للتغير ، بل تؤمن بأنها فى حركة دائمة وتطور وتغير وتجدد مستمر ، فينمو العنصر ويموت ليحل محله آخر وهكذا . ولهذا فإذا أردنا فهم ظاهرة فى الطبيعة أو ظاهرة مادية فإن ذلك لا يتأتى لنا إلا بعد فهم مركزها فى سلم الحياة والتطور . وكما يقول « إنجلز » إن الطبيعة سواء فى أجزائها الصغيرة أو الكبيرة ، من ذرة الرمل إلى الشمس ، من البروتزوا إلى الإنسان فى حالة دائمة الحركة وفى حالة من التطور مستمر (٢) . ولا يقصد بالتطور هنا النمو الطبيعى البسيط حيث لا تحدث التغيرات الكمية تغيرات نوعية ، وإنما يقصد به التطور الذى يمر من مرحلة التغير الكمى غير المحسوس إلى التغير الواضح الملموس إلى التغير النوعى .

وهذا التغير لا يأخذ الشكل التدريجى وإنما يأخذ صورة سريعة فى شكل قفزات من حالة إلى حالة ، ولا يحدث بالمصادفة وإنما نتيجة طبيعية لتجمع أجزاء صغيرة أو تغير كمى يعقبه تغير نوعى . أى أن شكل المادة يتغير تغيراً قد يبدو بسيطاً فى المبدأ ، يعقبه تغير كبير إلى أن يصل إلى حالة يحدث فيها تغير كيفى أو نوعى .

وترى المادية أن هذا التطور المادى هو نتيجة لوجود تعارض طبيعى داخلى فى

(١) Hook, S. : Materialism, See the Encyclopaedia of the Social Sciences.

(٢) Engels, F. : Herr Eugen Dühring's Revolution in Science, pp. 89 et seq.

جميع المواد ، فهو ظاهرة من صميم المادة ، حتى الحركة فإنها تعبير عن هذا التعارض[١] . وكل شيء له جانبه السالب وجانبه الموجب ، ماضيه وحاضره ، أجزاء فى حالة موت وأخرى فى مرحلة تكون ، ويأخذ التطور شكله فى صورة محصلة لمجموع هذه القوى المتعارضة .

إذا أخذنا بذلك فإنه لا يمكننا معرفة ماهية عنصر ما إلا إذا تتبعنا الظروف التى كيفته وصورته لا فرق فى ذلك بين عنصر كالراديوم أو الأورانيوم أو بين الفرد فى المجتمع . لا يمكن إذاً الحكم على شيء من ناحيته المطلقة المجردة عن الزمان والمكان ، ولكن يجب النظر اليه فى مظهره المتطور فى الزمان والمكان . وتاريخ الشيء هو الذى يحدد لنا وضعه النسبى السابق ومدى التغير الذى ينتابه . إذا أخذنا بهذه الفكرة فكأنه ليس هناك نظام اجتماعى أبدى ثابت تتحدد فيه العلاقة بين مختلف أفراد المجتمع . وإذ تعتبر المادية الفرد مادة لا يختلف عن غيره إلا فى الظروف التى أحاطت به تراها لا ترى اختلافاً نوعياً بين فرد وآخر ، وكل اختلاف قد يبدو فإن هو إلا اختلاف مظهرى كمى سببته تلك الظروف ، وتغير المحيط المادى إذاً كفيل بأن يغير الفرد وتصرفاته .

ويركز الماديون همهم فى تأكيد وجود المادة مستقلة فى ذلك عن أحاسيسنا ، لأن هذه الأحاسيس والمشاعر إن هى فى الواقع إلا ظواهر ثانوية مكتسبة أو مستمدة أو منعكسة عن المادة نفسها وليست خالقة لها . فتصور العقل لشيء لا يعنى وجوده وإيحاء الجائع لنفسه أن الغذاء يمكن أن يتم بدون المادة لا يسد شبعه . وحتى الفكرة نفسها فإنها نتاج مادى تتغير تبعاً للوضع المادى للعقل المكون لجزء من الجسد . ولا يمكن أن نتصور العقل قائم بعمله إلا فى نطاق مادى وهو نفسه جهاز مادى . وما نسميه القيم الروحية كالخير والحق والحرية والمساواة وغيرها من

---

(١) قد أثبت العلم صحة هذا الذى ذكره انجلز فى كتابه السابق ص ١٣٥ فالمعروف الآن أن ذرة كل عنصر تتكون من نواة مشحونة بشحنة كهربائية موجبة ومن سحابة من الكهارب السالبة تحيط بها تجعل الذرة متعادلة الشحنة ، وإذا تغير شيء فى تكوين و شحنة نواة الذرة نتج تحول للذرة وتغير للعنصر راجع استحدام الطاقة الذرية لاوتوهان ترجمة دكتور رفاف صبرى .

المقاييس الأخلاقية ليس لها معنى إلا فى الكيان المادى الذى يربط مجموعة من الأفراد وتنتفى قيمتها إذا انعزل الفرد عن المجتمع ، وتتغير مدلولاتها بتغير العلاقات المادية بين الأفراد فى الزمان والمكان .

ولما كانت المثالية تقوم على فرض وجود قوى « غيبية » تفردت بادراك أشياء بعيدة عن كياننا نجد المادية تصر على أن العالم وقوانينه إما معروفة أو فى طريقها إلى أن تعرف ، وتأتى معرفتنا لها عن طريق التجربة ، وليس هناك ما لا يمكن معرفته وإنما هناك أشياء ما زالت غير معروفة . وقد أثبتت التجارب أن ما كان يتصوره « كانت » أن هناك فى جسم النبات أشياء فى ذاتها قد أمكن إنتاجه فى العمل وإذا كان الميكرسكوب يعجز عن أن يرينا الميكروبات التى طولها أقل من الموجة الضوئية فإن ذلك لم يحل دون إدراكها بوسيلة علمية أخرى ، والميكروب والذرة هنا ليسا أحاسيسا وإنما مواد ذات كيان مادى . وإذا كان الأقدمون قد أعطوا قيمة روحية لبعض الأشياء فلم يكن ذلك إلا لجهل منهم بالطبيعة المادية لهذه الأشياء ، وها نحن أولاء لا نجد تحرجاً من مزاولة الطب ولسنا فى حاجة إلى تقديم القرابين البشرية للنهر أو غيره من القوى لنضمن رضاءها عنا .

يستمر أصحاب النظرية المادية فى تسلسلهم المنطقى وينتقلون إلى تحليل الكيان الاجتماعى وأنه إذا كان من الممكن معرفة الطبيعة وقوانينها فمن الممكن كذلك معرفة القوانين التى تنظم العلاقات فى المجتمع ، وكلاهما يربطه وضعه المادى ومركزه النسبى وإذا كانت بعض العلاقات فى المجتمع صعبة التحديد والتقدير إلا أنه يمكن إدراكها عن طريق معرفة ظواهرها وآثارها وانعكاساتها وتاريخها فى سلم التطور . وإذا نحن أردنا أن نعدل فى نظم المجتمع أى فى العلاقات التى تربطه فيجب ألا نعتمد على عامل الصدفة وإنما على ما يمكن أن تظهره لنا قوانين التطور فيه ، حيث يمكننا أن نستخلص النتائج من التفاعلات الواقعية وليس من الخيال البعيد . فالأفكار الاجتماعية والنظريات التى توضح وضع عناصر المجتمع يلتمسها أصحاب المذهب المادى ليس من

الفكر المجرد وإنما من المجتمع الحى الذى كونها وتفاعل فيها (١) . وهكذا يدرس الماديون كل عناصر ومقومات المجتمع من الفرد إلى الدولة ، إلى علاقات الإنتاج والاستهلاك .

ويأخذ الماديون على المثاليين أنهم بتحليلهم الفردى أو « الذرى » فقد جردوا الشىء عن وضعه ، فإذا كان من العبث أن ندرس المؤثرات فى جسم ما فى حالة الحركة عن طريق تشريح أجزائه وهى فى حالة السكون فكذلك لا يمكن إدراك الانفعالات المختلفة فى الشخص إذا فصلناه عن المجتمع لأنه إذ ذاك يأخذ وضعاً وطبعاً جديدين . قد تنجح طريقة التحليل المثالى فى أن تصور لنا وضع كل عنصر فى الجهاز الكلى ولكنها تفشل عن إدراك ماهية الحركة فى ذلك الجهاز . وهذا النقد يجرنا إلى مسألة فى غاية الأهمية وهى أن استعمال المعدلات الجامدة كمتوسط الدخل « والمنشأة الممثلة » وغيرها مما يستعمل كثيراً فى الاقتصاد والاحصاء ليس لها فى الواقع إلا مدلول مجرد ؛ ولو فرض ووجد ذلك الشخص الذى دخله هو المتوسط المفروض وأن هناك منشأة تتشابه فى المظهر مع « المنشأة الممثلة » التى أخذ بها مارشال فإن ذلك لا يدل على طريقة انفعال كل بالنسبة للظروف الاجتماعية المتباينة . وهناك اختلاف يمكن تصوره فى تصرف ذلك الفرد الذى دخله يتعادل مع المتوسط المفروض إذا كان فى مجتمع تتفاوت فيه الدخول عنه إذا وجد فى مجتمع تتقارب فيه الدخول ، وفيما إذا كان ذلك المجتمع إقطاعياً أو زراعياً أو صناعياً . فحجم الدخل قد لا يهمنا كثيراً ولكن المهم دوره فى تكييف اتجاهات الأفراد فى الإنتاج وأثره فى عملية التوزيع ، وهو بلا شك يختلف تبعاً للظروف المادية للمجتمع وهل هو مجتمع طبيعى أم نقدى ؟ وهل هو فى حالة اكتفاء ذاتى أم لا ؟ إلى غير ذلك من الأمور التى لا يمكن تجاهلها فى مجتمع حى .

ويتفرع من هذا النقد للمثالية نقد آخر وهو أن الماديين يرون أنها فككت

---

(١) أهم مراجعنا فى هذا الجزء إنجلز فى كتابيه السابقين وكذلك :
Marx, K. & Engels, F. : The German Ideology.
Lenin, V. I. : Materialism & Empiro-Criticism.

العملية الإنتاجية وأبعدتها عن مدلولاتها إذ جعلت الإنتاج خاضعاً لقوانين طبيعية ، والتوزيع لقوانين اجتماعية ، وتركت المبادلة فى وضع حرج بين الإثنين ، وهكذا تبعد الاستهلاك عن المجال الاقتصادى إلا فى كونه نهاية عملية وبداية أخرى مع أن الاستهلاك هو السبب فى الإنتاج والإنتاج نفسه جزء من الاستهلاك ؛ كما أن المثالية نظرت إلى التوزيع من وجهة توزيع المواد المنتجة وهى مسألة سطحية لأن المهم هو توزيع عناصر الإنتاج ، وتوزيع أفراد المجتمع على جميع عمليات الإنتاج . ويخرج الماديون من ذلك إلى أن التوزيع هو هدف الاقتصاد وليس الإنتاج فى ذاته ، وإذا كان ريكاردو قد اهتم بذلك إلا أنه تجاهل أنه يتم بناء على عوامل تاريخية وليس على قوانين طبيعية (١) .

وإذا نحن بحثنا قيمة شىء فإلى أى حد تساوى قيمة المواد المنتجة المواد المستعملة فى عملية الإنتاج ، وإلى أى حد تعتبر هذه أو تلك مقابلة أو مساوية للجهد المبذول فعلا . هذه كلها مسائل تركها المثاليون لما سموه العوامل الطبيعية الناتجة من تقابل العرض والطلب بغض النظر عن التغيرات التى قد تنشأ فى جهاز الإنتاج نفسة بزيادة قدرته أو نقصها كلما زادت الوحدات المنتجة أو نقصت وكذلك التغيرات التى قد تنشأ من تغير فى الهيكل الاجتماعى وبالتالى علاقات الأفراد .

ويرى الماديون أن جهل المثاليين بفكرة التطور التاريخى هو الذى جعلهم يغفلون حقبة القرون الوسطى فى دراستهم ، تلك الحقبة التى استمرت الف سنة كان لها كبير أثر فى تشكيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع الأوربى وفى علاقته بالمجتمعات البشرية حوله ، ولا يمكن إلا أن ندخلها فى حسباننا كجزء من حلقة التطور الاجتماعى ، وليست فترة اعتراضية فى التاريخ البشرى (٢) . ولعله عن طريق هذا التجاهل تناسى الكثيرون كيف أخذت الملكية شكلها الذى سبق الثورة الصناعية ، وكيف تطور هذا الشكل . ويؤدى مثل هذا التجاهل إلى نكران الدور التاريخى لتكوين الكثير من العلاقات المادية ، كما فعل « مولر » حينما أعطى

(١) Roll, E. : A History of Economic Thought, p. 260.

(٢) Engels, F. : Ludwig Feuerbach, p. 38.

معنى روحياً للثروة وتقسيم العمل وكما فعل « هنتنجتون » و « هردر » حينما حاولا أن ينسبا انتقال الحضارات إلى عوامل مناخية . مع أن حركات المجتمع ونشاطه لا يمكن إدراكها إلا عن طريق العلاقات المادية بين أعضائه أو علاقات الإنتاج والتوزيع . وليس معنى ذلك نكران العوامل الأخرى كنوع التربة ، وما فيها من مواد ، والمناخ إلى غير ذلك ولكن هذه وحدها لا يمكن أن تعبر عن مدى إمكانيات التطور فى المجتمع التى يدفع إليها مدى الحركة فيه (١) .

إذا أردنا إذاً أن نعرف علة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالأزمات والثورات والحروب مثلا فلا يجب أن نبحث عن مصدرها فى أذهان المفكرين والكتاب ولكن فى شكل الإنتاج والتوزيع فى الهيكل الاجتماعى . ويزيد «إنجلز» أن الوضع الاقتصادى لمجتمع ما فى فترة معينة إنما يحدد لنا فى نفس الوقت وضعه السياسى والفنى والقانونى بل والدينى لأنها جميعاً ليست إلا مظاهر مختلفة لتفاعل مادى واحد(٢) .

وفهم العلاقات الاجتماعية فى مجتمع ما يؤدى إلى فهم الخطوة التالية للتطور ، والمثالية مثلا ترى أن تنور الطبقة الحاكمة وشعورها بأهمية المساواة والعدالة هى التى تدفعها إلى تحسين حال الطبقات الدنيا ، وأن ذلك الأمر يتم بالتدريج بدون ما حاجة إلى خلاف أو عراك للوصول إلى هذا الهدف . ويرد الماديون على ذلك بأن وعى الطبقات الحاكمة ليس وعياً ذاتياً منفصلا عن وجود الطبقات العاملة المتحفزة — هذا حتى إذا قبلنا كلمة الوعى — لأن الواقع هو أن كل ضغط من تلك الطبقات إنما يؤدى إلى زيادة حصتهم بالنسبة للطبقات الأخرى ، وكلما زاد الضغط زاد هذا النصيب حتى يأخذ شكله الواضح وهو العراك على عناصر الإنتاج نفسها . وهنا ينتقد « سبان » المادية فى كونها تدعو إلى العراك بين الطبقات بدل الدعوة إلى الانسجام (٣) ، ولكن هذه النظرية سطحية تغفل ماهو قائم فعلا فى المجتمعات البشرية .

(١) Spann, O. : Types of Economic Theory, p. 223.

(٢) Engels, F. : Socialism, Utopian and Scientific.

(٣) Spann, op. cit., p. 163.

خاتمـــة

هاتان النظريتان المتعارضتان هما فى الواقع الدعامتان للمذاهب الاقتصادية عامة ، وأكثر من هذا نجد أن الفرد فى تصرفاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتأثر شعورياً أو لاشعوريا بواحد من هذه المذاهب وقد تزدوج شخصيته فيقبل إحداها فى لحظة والأخرى فى لحظة ثانية ليس لاقتناعه أحياناً بواحـدة منها ولـكن لتمشى واحدة منها مع مصالحه الخاصة . فهو مثالى حينما يتمسك بالتقاليد والعادات ، وهو مادى حينما يرفض الاعتراف بما يسمى بالتفاوت الطبيعى ، وهو مثالى حينما يعترف بوجود ما يسمى بالثمن العادل والحق المطلق إلى غيرها من المسميات المجردة ، وهو مادى حينما يرفض إلا أن يأخذ بما يسفر عنه تعارض القوى فى المجتمع . وهو مثالى حينما يتكلم عن الحـكومة كشىء مطلق[١] . وهو مثالى حينما يذكر أنه « لا يمكن فصم التطورات الاقتصادية من التطورات السياسية »[٢] .

وقد يخلط الـكاتب بين المادية والمثالية كما فعل « هينى » فى كتابه عن « تاريخ الفكر الاقتصادى » حينما ظن أن الأخذ بمبدأ التوجيه إنما هو انحراف عن الوضع الطبيعى ويدمغ القائلين به بالمثالية[٣]. والواقع إن التوجيهيين إذ يرسمون سياسة معينة إنما يرجون من ذلك الوصول إلى نتائج معينة ، ولا يعتمدون على تجربة ماضية وإنما يقومون هم بالتجربة . و « هينى » غير منطق فى قوله لأن المـادية ليس معناها الدعوة إلى ترك الحرية الإنتاجية والاستهلاكية ، والواقع أن المادية إذ تقبل فكرة التطور ترى إمكان إحداث التغيير عن طريق تغير فى المحيط المادى . فالتوجيه إنما يقصد به الوصول إلى نتائج معينة لا يمكن إدراكها إلا إذا قدرنا القيمة المادية لتفاعل العناصر الداخلة فى التجربة ، فالتوجيه بهذا المعنى مبدأ مادى .

ويخطىء « هينى » مرة أخرى حينما يرى أن من أهم مظاهر الاختلاف بين

---

(١) وهيب مسيحة : خواطر فى السياسة والاقتصاد ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠ .

(٣) Haney, L. H. : History of Economic Thought 4th. ed., p. 12.

المذهبين هو نظرتهما إلى المستقبل وأن المثالية تنحو بمعتنقيها نحو التفاؤل بعكس المادية التى تدعو إلى التشاؤم . وقد استند إلى هذه النتيجة من أن وجود مثل أعلى يؤدى إلى الكثير من التفاؤل ولكن انتفاء المثالية — وهى كما يعتقد غريزية — يؤدى إلى ضعف أمل الفرد فى المستقبل ، ولكن هذه النتائج لا يمكن الأخذ بها ، بل على العكس فإن شعور الفرد بالعجز الذى تظهره به المثالية واعتبار البطالة والحرب وغيرها مسائل طبيعية مما يدفع بالمرء إلى التشاؤم ، مع أن إحساسه بقدرته على إحداث تغيير فى الهيكل الاجتماعى الذى هو جزء منه ، وإمكانيته عن طريق التجربة والعلم أن يصل إلى الكثير مما يرفع من شأنه ، كل ذلك يدعوه إلى التفاؤل[1] . ويستمر « هينى » فى كثير من الأخطاء التى تدل على عدم الدقة فى الفصل بين النظريتين .

ويأخذ الاختلاف بين المذهبين شكلا عملياً فى الكثير من المسائل الاقتصادية — ناهيك عن المسائل الاجتماعية والسياسية . فيرى المثاليون مثلا أنه يمكن أن يزيد الإنتاج عن الطلب لأن كلا منهما منفصل عن الآخر ، ويرفض الماديون ذلك على أساس أن أحدهما إن هو فى الواقع إلا الوجه الثانى للآخر ، وأن ظاهرة زيادة العرض التى قد تبدو إنما ترجع إلى اعتبار تحكمى ووضع اقتصادى واجتماعى خاص . ووجهة نظر المذهبين إلى الطلب ليست بأقل أهمية ، فهل الطلب مثلا عبارة عن التعبير عن حالة فكرية أو نفسية ، وحالة اختيار كما يذهب المثاليون ؟ أم أنه رد فعل لحالة مادية ، واقعة فعلا كما يرى الماديون ؟

مسألة ثانية هى الإنتاج ، وهل هو غاية فى ذاته ، ووسيلة من وسائل التعبير الإنسانى كما يرى المثاليون ؟ أم أنه وسيلة للوصول إلى غاية هى الإشباع المادى أو الاستهلاك المحسوس ، أو لتضخيم الأرباح وزيادة النفوذ فى المعترك الاجتماعى كما يرى الماديون ؟ . وهكذا يمكن تعديد الكثير من المسائل الاقتصادية التى يظن البعض أننا وصلنا إلى فهم فعلى لماهيتها والدور الذى تلعبه مع أننا فى الواقع لم نأخذ إلا بنظرية واحدة واتجاه محدود قاصر عن إدراك الحقائق كما رأينا .

---

(١) المصدر السابق ص ١٣ .

وإذ يلمس « هيني » التعارض القوى بين الاتجاهين المادى والمثالى فى التحليل ، وإذ يجد أنه من الصعب عليه الأخـذ بواحد من المذهبين فهو يفسر النشاط الإنسانى بأنه تعبير عن تقدير وحقيقة طبيعية ، عقل ومادة ، فرد ومحيط ، وكلاهما — المادية والمثالية — إنما يوضح اتجاها فى الحياة البشرية ، لا يمكن تجاهله [1] . وقد نهج أكثر الكتاب فى المذاهب الاقتصادية هـذا السبيل « كاريك رول » و « ڤيبلن » و « ڤينر » ولـكنهم حينما يتكلمون فى الاقتصاد البحت لا سيما الأخير نجدهم ينحون المنحى المثالى التقليدى . وفى الجملة ، ومهما كانت قيمة هذا الاتجاه فهو يتضمن الاستسلام ، وما دام الإنسان لا يمكنه التفضيل أو الترجيح وإدراك كنه الفرق ، فهو وإن كان مادياً فهو أيضا مثالى . وفى الواقع إن صعوبة التفرقة هى التى تتركنا فى هذا الوضع المائع فى الدراسة الاقتصادية ، إذ من الواضح أن استنادنا فى التحليل على أساس الفرد المجرد البعيد عن المجتمع ، ومعالجة عنصر الأرض بعيداً عن الإنسان مثلا كانت من العوامل المهمة التى زادت الغموض فى تحليلنا .

هذه عجالة بسيطة عن ماهية التعارض بين المثالية والمادية فى التحليل الاقتصادى لم يقصد بها إلى التحيز لواحدة دون أخرى ولـكن تنبيه الـكثيرين إلى الأخطاء التى يقع فيها علماء الاقتصاد عندنا حينما يرددون ويصرون على الترديد أن هناك قوانين اقتصادية ثابتة مجردة تصلح فى كل زمان ومكان .

سبتمبر سنة ١٩٥٣

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد — كلية التجارة
جامعة القاهرة

(١) المصدر السابق ص ١٨ .